

الأمم المتحدة



الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
٢٤ الجلسة
المعقودة يوم الاثنين
٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الرابعة والعشرين

الرئيس : السيد كرتكيل (النمسا)

وفيما بعد : السيد ديكاني (هنغاريا)
(نائب الرئيس)

المحتويات

البند ٩٤ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

.../..

Distr.GENERAL
A/C.3/47/SR.24
10 May 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

هذا المحضر قابل للتصويب . ويجب إدراج التصويبات
في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد
المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of
the Official Records Editing Services, room DC2-750, 2 United
Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة
مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٥

البند ٩٤ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع) A/47/340 و A/47/82-S/23512، A/47/88-S/23563 و A/47/38 (564 و 391 و 377 و 368)

١ - السيدة راويينا (مدغشقر): قالت إن النساء يمثلن مورداً بشرياً هاماً في مدغشقر إذ أنهن يشكلن أغلبية القوى العاملة. وبالرغم من أن الدستور والقوانين تمنح المرأة نفس الحقوق التي تمنحها للرجل، فإن تلك الأحكام غير مطبقة تماماً بسبب روابط التمييز النابع مما أدرجت عليه العادة تقليدياً. غالباً ما تكون المرأة غير مدركة لحقوقها بموجب القانون، وينبغي أن يصبح تعزيز تثقيفها القانوني من الأولويات على الصعيد العالمي، علاوة على ذلك، يجب أن تحصل جميع النساء على قدر أساسي من التعليم بغية الاضطلاع بدورهن كمربيات لأطفالهن.

٢ - وأعربت عن أسف وفدها لعدم إحراز تقدم في تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة حتى عام ٢٠٠٠ في المجالات ذات الأولوية مثل المساواة، والتنمية والسلم، والمواضيع الفرعية مثل العمالة والصحة والتعليم. وفي البلدان النامية، ولاسيما في إفريقيا، لا يزال الفقر، وسوء التغذية، والأمية والبطالة والأوضاع الاقتصادية السيئة تمثل عقبات تحول دون تنفيذها. وينبغي أن يحدد المؤتمر العالمي المعني بالمرأة لعام ١٩٩٥ التدابير اللازم اتخاذها لإزالة هذه العقبات. وينبغي أن يكون هدفه الأساسي هو تحسين رفاه المرأة في جميع المجالات، ولاسيما في مجال الصحة والتعليم والاشتراك في قطاعات الاقتصاد. وبالرغم من أنه من مسؤولية كل دولة أن تحدد دور المرأة في مجال تنميتها الوطنية، فإنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يهيئ، من خلال جهوده المتضادرة، الأوضاع الملائمة لتحقيق تلك الأهداف الإنمائية.

علقت الجلسة الساعة ١٠/١٥ واستؤنفت الساعة ١٠/٢٠

٣ - السيد سرقيوه (الجماهيرية العربية الليبية): قال إنه بالرغم من الدور الحيوي الذي تقوم به المرأة في عملية التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، فإن مركزها غير المتكافئ لم يتغير في العديد من البلدان وتمثيلها في الحياة العامة لبلادها ما زال ناقصاً في أغلب المجتمعات. وقد أوضح الأمين العام في تقريره بشأن النهوض بالمرأة (A/47/377) أن التمييز بحكم الواقع وكذلك بحكم القانون لا يزال مستمراً، وتقتضي إزالته التزاماً سياسياً واقتصادياً ملمساً من جانب الحكومات والمنظمات غير الحكومية. وقال إن وفده يؤكد على أهمية القضاء على التمييز ضد المرأة والاعتراف بحقوقها وإشراكها في عملية اتخاذ القرار في كافة القطاعات وإدماجها بالكامل في مختلف أنشطة التنمية. وأشار في هذا الصدد بالدور الذي لعبته

(السيد سرقيوه، الجماهيرية العربية الليبية)

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وأعرب عن الأمل في أن تنضم في أقرب وقت إلى عضويتها بقية الدول التي ليست أطرافا في الاتفاقية.

٤ - وأضاف قائلا إن استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة تضمنت برامج طموحة مما يستدعي ضرورة الإسراع في تنفيذها من قبل الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية وغير الحكومية. وقد أيد وفد بلاده عقد مؤتمر عالمي رابع للمرأة في عام ١٩٩٥. وشكر حكومة الصين على عرضها استضافة هذا المؤتمر وأكد على ضرورة الإعداد الجيد للمؤتمر لضمان نجاحه.

٥ - واسترسل قائلا إن العنف ضد المرأة يتناهى مع حقوق الإنسان الأساسية والقضاء عليه شرط أساسى لتحقيق المساواة للمرأة، وضمان تمتعها بحقوقها وحرياتها. وقال إن وفده يؤيد الإجراءات التي اتخذتها لجنة مركز المرأة واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة وأعرب عن أمله في أن يحظى مشروع الإعلان الذى أعده الفريق العامل التابع للجنة مركز المرأة بتأييد الجمعية العامة في دورتها المقبلة. وأعرب أيضا عن ارتياح وفده لما توصلت إليه اللجنة الثالثة من قرارات بشأن أوضاع النساء اللاتي يرزحن تحت وطأة الاحتلال والأنظمة العنصرية. وفي هذا الصدد، أشار إلى قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٢/١٥ و ١٩٩٢/١٦ اللذين يطالبان نظام الحكم في جنوب إفريقيا وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة على التوالي باتخاذ مختلف إجراءات الرامية إلى تحسين وضع النساء والأطفال، الذين يعيشون في تلك المناطق، الناجم عن التدابير الحكومية القمعية.

٦ - وأعرب عن ثناء وفده على الدور الذي يقوم به صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في مساعدة النساء في البلدان النامية، وخاصة في إفريقيا، على اكتساب المهارات والخبرة الازمة للاشتراك في عمليات إنمائية أكثر دينامية وشمولًا. كما يشيد بالأعمال التي حققها المعهد الدولي للتدريب والبحث من أجل النهوض بالمرأة خلال العام المنصرم في مجال التدريب والمنح الدراسية والوثائق والإحصائيات الخاصة بالنهوض بالمرأة. وهو يؤيد أيضا إجراءات الرامية إلى تحسين مركز المرأة في الأمانة العامة للأمم المتحدة وزيادة عدد الموظفات، لا سيما في الوظائف العليا على مستوى صنع القرار. وقال إنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص لمسألة تمثيل المرأة من البلدان النامية التي يعتبر تمثيلها ناقصا في الوقت الحالي في الأمانة العامة بالمقارنة مع تمثيل المرأة من البلدان المتقدمة النمو.

٧ - وعلى عكس ما كان يحدث في الماضي، فإن المرأة الليبية تتمتع اليوم بحقوقها بالكامل بفضل التشريعات التي تهدف إلى القضاء على التمييز ضد المرأة، حيث لا توجد مهن أو وظائف محظورة أمام

(السيد سرقيوه، الجماهيرية العربية الليبية)

النساء عدا بعض المهن المحددة كالأعمال الشاقة أو الخطرة. وأن التعليم الذي تم توفيره بالمجان لكافة أفراد المجتمع والذي له أهمية خاصة في النهوض بالمرأة مكنتها من دعم قدرتها المتصلة باتخاذ القرار ومنافسة الرجل على قدم المساواة. وقال إن ليبيا ملتزمة بتطبيق أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي انضمت إليها في عام ١٩٨٩، وحققت الكثير من الإنجازات في مجال النهوض بالمرأة. والمرأة الليبية تشارك الرجل على قدم المساواة في عملية اتخاذ القرار بمختلف القطاعات، من خلال عضويتها في المؤتمرات الشعبية الأساسية والنقابات والروابط المهنية. كما يحق للمرأة الليبية أن تشغل المناصب المختلفة أسوة بالرجل، وقد شغلت بالفعل مناصب عليا تستلزم اتخاذ القرار. ولها حق التملك والحق في حمل السلاح للدفاع عن نفسها وأسرتها ووطنها.

- ٨ - واختتم قائلاً إن وفده يشيد بالجهود التي تبذلها شعبة النهوض بالمرأة في فيينا، في الدفع قدماً بتنفيذ استراتيجيات نيروبي للتطلعية للنهوض بالمرأة، وأعرب عن أمله في أن تحظى بالدعم المادي والبشري اللازم لكي تتمكن من إنجاز مهامها.

- ٩ - السيدة فريشيت (كندا): قالت إن وفدها يرحب بتقرير الأمين العام عن تحسين مركز المرأة في الأمانة العامة (A/47/508) ويتعلّق إلى تنفيذ التوصيات الواردة فيه في الوقت المناسب. وأعربت عن استياء وفدها إزاء انخفاض عدد النساء في المناصب العليا في الأمانة العامة خلال السنة الماضية، إذ أنه ينبغي أن تقوم الأمم المتحدة بدور ريادي فيما يتعلق بإشراك المرأة في عملية اتخاذ القرار. وأعربت عن أمل بلدها في أن يحظى مشروع القرار الذي ستقدمه كندا بشأن ذلك الموضوع بتأييد التام. كما يجب أن تكون المبادئ التوجيهية المتعلقة بالمساواة على أساس الجنس التي سيصدرها الأمين العام مطابقة لأسمى المعايير التي تعتمد其aها الدول الأعضاء. ونظراً إلى أن الأمم المتحدة تمثل حامية حقوق الإنسان في العالم أجمع، فيجب أن تكون المثال الذي يحتذى في حماية حقوق موظفيها.

- ١٠ - وأضافت قائلة إن كندا قدمت مؤخراً تقريرها الثالث عن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وقد تم تسجيل ما يزيد على ٨٠ تحفظاً تتعلق بجواهر الموضوع إزاء الاتفاقية مما يضعف من تأثيرها. وقالت إن وفدها يشجع البلدان على إعادة النظر في تحفظاتها على أمل أن ينخفض هذا العدد. كما أن وفدها يؤيد توصية لجنة مركز المرأة بأن تجتمع اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة لمدة ثلاثة أسابيع سنوياً بحيث يتم الانتهاء من النظر في تقاريرها المتراكمة.

(السيدة فريشيت، كندا)

١١ - وقالت إن حقوق المرأة تمثل جزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان الشاملة ويجب احترامها على هذا الأساس لكي تتمكن كل مجتمع من تطوير إمكانياته السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وبالتالي فإن كندا تؤيد الإبقاء على إشارة صريحة إلى التمتع التام بجميع حقوق الإنسان بالنسبة للنساء والرجال في جدول أعمال المؤتمر العالمي المعنى بحقوق الإنسان لعام ١٩٩٣. بالمثل، يجب إدراج المسائل المتعلقة بالنهوض بالمرأة في جدول أعمال كل من المؤتمر العالمي المعنى بالسكان والتنمية لعام ١٩٩٤ والأعمال التحضيرية للسنة الدولية للأسرة واجتماع القمة العالمي المعنى بالتنمية الاجتماعية المقترن عقده في عام ١٩٩٥.

١٢ - واسترسلت قائلة إن العنف ضد المرأة يظل من الأشكال الأكثر انتشاراً وخطورة لانتهاك حقوق الإنسان. وأن كندا ترحب بمشروع الإعلان المتعلق بالعنف ضد المرأة الذي تمت مناقشه في اجتماع ما بين الدورات الذي عقده مؤخراً الفريق العامل المعنى بالعنف ضد المرأة التابع للجنة مركز المرأة. ومن شأن التعريف الذي توصل إلى وضعه الفريق العامل أن يمهد الطريق إلى التطبيق الفعلي للقانون الدولي المتعلق بحقوق الإنسان في هذا المجال. ومن شأن اعتماد مشروع القرار أن يمثل إقراراً عالمياً بوجود حالات ارتكاب عنف ضد المرأة وإرشاداً بالنسبة للدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية.

١٣ - واختتمت قائلة إن كندا تؤيد بقوة عقد المؤتمر العالمي المعنى بالمرأة لعام ١٩٩٥ باعتباره فرصة لتقدير عملية تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية ولتخفيض الطريقة التي يمكن بها إنجاز مهمة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل. وإن وفدها ليطلع إلى تعيين أمين عام للمؤتمر في وقت مبكر من أجل توجيه الأعمال التحضيرية. كما تؤيد كندا بقوة عمل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومركز التنسيق المتعلق بالمرأة في الأمانة العامة وتكرر الإعراب عن الحاجة إلى موارد بشرية ومالية كافية لدعم تلك الأنشطة الحيوية.

١٤ - السيد لكوج (بوتسوانا): قال إن حكومة بوتسوانا تقر بأن إلزام تقدم في مجال التنمية الوطنية يتطلب إشراك المرأة إلى أقصى حد في جميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية. وقد أخذت الحكومة ذلك في الاعتبار، أذ أنشأت في عام ١٩٨١ شعبة شؤون المرأة في وزارة العمل والداخلية من أجل تيسير إدماج المرأة عموماً في عملية التنمية. ونظراً إلى أن نسبة ٨٠ في المائة من مجموع السكان في بوتسوانا تعيش في المناطق الريفية، وتعتمد اقتصادياً على الزراعة، فإن المرأة تقوم بالقسط الأكبر من العمل الزراعي. بالإضافة إلى ذلك، فإن المرأة تشكل الأغلبية في مجال الإدارة. وقد ظهر اتجاه متغير للاهتمام في مجال أعمال البناء وهو ازدياد عدد النساء اللائي يقمن بأعمال يدوية في مراكز حضرية في المقام الأول، وهذا

(السيد لكوج، بوتسوانا)

يدل على أن الفرصة متحدة للمرأة للدخول تدريجيا في قطاعات من الاقتصاد، كان الرجل يهيمن عليها في السابق.

١٥ - وأضاف قائلا إنه بالرغم من التقدم المحرز، فإن اشتراك المرأة التام في عملية التنمية مازالت تعيقه مجموعة من القيود الاقتصادية والقانونية، بما في ذلك المواقف التقليدية التي تديم وضعها الأدنى بالنسبة للرجل. وبالرغم من أن عدد النساء يزيد على عدد الرجال، فإنهن يشغلن عددا غير متكافئ من الوظائف ذات المنزلة المتوسطة، وقد استطاعت القلة منهن أن تتوصل إلى شغل مناصب عليا بمرتبات عالية. أما على الصعيد السياسي، فالرغم من أن أغلبية الناخبين من النساء، مازالت المرأة تواجه صعوبة في شغل مناصب سياسية رفيعة المستوى؛ وبالتالي فإن عددا قليلا جدا منهن يشارك في عملية اتخاذ القرار.

١٦ - واختتم قائلا إن توفير التعليم النظامي للنساء يشكل مدعاه للقلق بالنسبة للحكومة والمهتمين بالتنمية. فالمرأة تقوم بدور أساسي في التعليم غير النظامي، ولاسيما فيما يتعلق بإدماج الشباب في المجتمع، وتساعد على رفع معدل الإللام بالقراءة والكتابة. وبالرغم من أن التعليم النظامي لا يشكل العلاج لجميع أوجه التفاوت الاجتماعي، فإنه من أهم مجالات التنمية وقد يساعد على القضاء على حالات عدم المساواة على الصعيد الاجتماعي.

١٧ - السيدة فالي (كوبا): أشادت بعمل لجنة مركز المرأة واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، وهنأت الدول التي أصبحت أطرافا في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. إلا أن الطريق مازال طويلا للتغلب على التمييز المستمر ضد المرأة وعلى العقبات التي تعيق إشراكتها في عملية صنع القرار. ولن تحدث أي تحسينات حقيقية في مركز المرأة ولن تتحقق أهداف عقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلم، إلا بإقامة نظام اقتصادي واجتماعي دولي منصف.

١٨ - وقالت إن وفدها يرحب بأعمال المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ولا سيما برنامج عمله للمشاركة في مساعدة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي كان محور تركيزها الاستراتيجيات دون الإقليمية، وتحديد شركاء إقليميين جدد وتقييم الروابط وتحديد مشاريع الوصول في نطاق البرامج دون الإقليمية.

(السيدة فالي، كوبا)

١٩ - ومضت تقول إن وفدها يؤيد عقد المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة، مع تأكيد أهمية الأنشطة التحضيرية ودور لجنة مركز المرأة في تنظيم المؤتمر والتخطيط لاستراتيجية شاملة للعمل. وقالت إن وفدها يضم صوته إلى الوفود الأخرى في تأييد قرار اللجنة ٨/٣٦ ويحث على أن يتم فوراً تعيين أمين عام للمؤتمر. وبالاضافة إلى ذلك، ينبغي أن يتاح للمؤتمر المذكور ما يكفي من موارد ودعائية، سواء في المرحلة التحضيرية أو أثناء انعقاد المؤتمر نفسه. وينبغي تعزيز شعبية النهوض بالمرأة توقعاً لما يقتضيه إعداد الوثائق ذات الصلة من عمل. وفي هذا السياق، فإن التغييرات الهيكلية الكبيرة في الأمانة العامة، ولا سيما في مجال التنمية الاجتماعية، هي مدعاة للقلق، وخاصة بالنظر إلى الآلية التي ستكون مسؤولة عن تحسين فعالية العمل والمحافظة على مستوى الرفيع.

٢٠ - وختمت كلمتها ملاحظة أن العملية الثورية في بلادها قد مكنت المرأة الكوبية من التمتع بالفوائد الملموسة التي تطمح إليها النساء في بلدان العالم الأخرى.

٢١ - الآنسة دي ميرندا (سورينام): قالت إن تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة فقدت، فيما يبدو، قوة دفعها في السنوات الأخيرة. ولذلك فإن وفدها يرحب بعقد المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة (القرار ٨/٣٦ لجنة مركز المرأة) وبالقرار الذي اتخذته اللجنة بأن يتضمن جدول أعمال المؤتمر برنامج عمل محدداً. وأعربت عن أملها في أن يكون مشروع أولى لصيغة البرنامج متوفراً عندما تعود اللجنة إلى الاجتماع في المرة التالية. وقالت أيضاً إنها تتطلع إلى أن يجري تعيين أمين عام للمؤتمر قبل نهاية عام ١٩٩٢، ويجب أن يكون امرأة ذات مكانة دولية. وقالت إن الأنشطة التحضيرية للمؤتمر باللغة الأهمية. ورحبـت بتوصية اللجنة بأن يكون للمنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي الحق في أن تشارك بلا تقدير في المؤتمر والأنشطة التحضيرية.

٢٢ - وأردفت أن وفدها يؤيد كل التأييد قرار لجنة مركز المرأة ٥/٣٦، الذي أيده المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمتعلق بأهمية حشد النساء بصورة فعالة من أجل التنمية.

٢٣ - ومضت قائلة إن سورينام الآن في صدد إنجاز الإجراءات الدستورية التي تمكناها من أن تصبح طرفاً في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وذكرت أن وفدها يؤيد تقرير الدورة الحادية عشرة لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، ولا سيما التوصية العامة ١٩، المتصلة بالعنف ضد المرأة. وهو يرحب بمشروع الإعلان المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة، الذي أعده الفريق العامل بين الدورتين،

(الأنسة دي ميرندا، سورينام)

التابع للجنة مركز المرأة، وأعربت عنأملها في أن يكون في اعتماد الجمعية العامة لذلك الإعلان في دورتها الثامنة والأربعين حافز لجهود الدول الأعضاء الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة.

٢٤ - واستطردت قائلة إنها مع تقديرها للمعلومات المفصلة الواردة في تقرير الأمين العام عن تحسين مركز المرأة في الأمانة العامة (A/47/508)، تأمل في التوصل إلى تحقيق هدفي مشاركة نسبة ٣٥ في المائة من معدل المشاركة العامة و ٢٥ في المائة بالنسبة لمعدل الوظائف برتبة مد - ١ في عام ١٩٩٥. ويمكن إنشاء قوائم وطنية للمرشحات أن يزيد سرعة تعيين النساء في الأمانة العامة.

٢٥ - ثم قالت إن وفدها مررت بأشطة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على نحو ما ورد في تقرير الأمين العام (A/47/340)، وأن بلدها قد استفاد من بعض المشاريع والبرامج التنفيذية للصندوق.

٢٦ - وأخيراً قالت إن حكومة سورينام قد أنشأت برنامجاً وطنياً للنهوض بالمرأة، يرمي إلى رفع المستوى التنظيمي للمرأة وحفز اشتراكاتها في صنع السياسة في الهياكل الديمقراطية وزيادة انتفاعها من خدمات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والمهن القانونية. وقد أنشئ مركز وطني لشؤون المرأة، يتعاون مع المنظمات النسائية غير الحكومية. والحكومة تقر بضرورة توسيع نطاق هذا المركز، لكنها تواجه صعوبة في ذلك، بسبب المشاكل الاقتصادية التي يعانيها البلد.

٢٧ - السيدة آوكى (اليابان): قالت إن وفدها يرحب بقرار لجنة مركز المرأة البدء بالأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي الرابع للمرأة. ويمكن لهذا المؤتمر أن يتيح فرصاً ممتازة لرفع مستوى الوعي لحقوق المرأة وأسهامها في التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وإلتعاش الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية وتمهيد السبيل أمام خطوات تقدم أخرى. ونجاح المؤتمر رهن بالعمل التحضيري؛ وفي منطقتها، أيدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ عقد اجتماع تحضيري إقليمي في أيار/مايو ١٩٩٤. وقد قررت حكومة اليابان تمويل مشروع اللجنة هذا، وهو مصمم لاستعراض الحالة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة في المنطقة وتحليلها، وهي تأمل في أن تتعاون اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ مع أعضاء اللجنة في الإعداد لاجتماع عام ١٩٩٤. أما على الصعيد الدولي، فهناك أنشطة شتى يجري الإلصال بها بقصد مسائل تتعلق بالمرأة؛ والمشاركة في نتائج تلك الأنشطة، التي يجب تنسيقها، ستكون مدخلاً مفيدة للمؤتمر المقبل. وقالت إن وفدها يتطلع إلى تعيين أمين عام المؤتمر، ولا سيما فيما يتعلق بجمع المعلومات ونشرها. ويجب النظر أيضاً إلى العمل التحضيري للمؤتمر في سياق الأحداث الرئيسية للأمم المتحدة في عام ١٩٩٥، لكفالة اشتراك المرأة فيه اشتراكاً كاملاً.

(السيدة آوكى، اليابان)

ومشاركة المنظمات غير الحكومية والأفراد في المؤتمر أمر هام، لضمان التفاعل والتعاون. وأعربت عنأمل وفدها في أن تدرس لجنة مركز المرأة بعنية الاقتراح الذي قدمه ممثل كينيا، بقصد ترشيد أعمال المؤتمر.

٢٨ - وأضافت أنه يسر وفدها أن يلاحظ (A/47/368) أن ثمانى دول قد أصبحت أطرافا في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، منذ تقرير الأمين العام السابق في هذا الصدد. وقالت إنها تحث الدول التي لم تصدق بعد على الاتفاقية أو تنضم إليها على أن تنظر في ذلك، وتأمل في أن تقوم الدول التي أبدت تحفظات بشأن مواد أساسية من الاتفاقية بإعادة النظر في تلك التحفظات. ومع ازدياد عدد الدول الأطراف، أصبحت مهمة لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة في رصد تنفيذ الاتفاقية مهمة صعبة. وذكرت أن اليابان تؤيد قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٧/١٩٩٢، الذي أوصى بتمديد الدورة الثانية عشرة والدورات اللاحقة للجنة أسبوعا ثالثا، إلى أن تتم تصفية المترافق من تقارير الدول المختلفة، وذلك مع العلم بأن هذا تدبير مؤقت. وبانتظار ذلك، يجب بذل بعض الجهد لتحسين نظام تقديم التقارير نفسه.

٢٩ - ومضت قائلة إن ثمة حاجة إلى مزيد من الجهد لإدماج المرأة في التنمية. وفي البلدان النامية، كثيرة ما يغض النظر عن مساهمة المرأة، ولا تعكس هذه المساهمة بصدق في السياسات والبرامج الوطنية للتنمية، في حين أن المرأة في البلدان المتقدمة النمو لا تنتفع بمصادر الانتاج أو تتحكم بها إلا قليلا، وهي في وضع غير موات بسبب عدم كفاية فرص التعليم والتدريب. وفي عام ١٩٩٢، اعتمدت حكومة اليابان "ميثاق المساعدة الإنمائية الرسمية" لاطلاق الجمهور على برنامج المعونة الياباني. وستتوقف فعالية هذا البرنامج على مشاركة نشطة من قبل المرأة في التنمية وتمتعها الكامل بما تستمد منه من فوائد.

٣٠ - وأردفت أن حكومتها تواصل دعم أنشطة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. وسيتم في غضون شهر إنشاء اللجنة الوطنية اليابانية لدعم هذا الصندوق. وتقوم اللجنة التحضيرية حاليا، مع ممثلات ٥١ منظمة نسائية يابانية، بالتحضير لحفل الافتتاح الرسمي. ومن المتوقع أن يؤدي إنشاء هذه اللجنة الوطنية إلى تعبئة الدعم للصندوق ولأنشطته على نطاق أوسع.

٣١ - ثم ذكرت أن وفدها يثنى على المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، لدراساته وعمله الاحصائي بقصد حالة المرأة؛ ومن شأن ذلك أن يوفر مدخلات قيمة للاستعراضات القطرية، التي

(السيدة آوكى، اليابان)

ستعد للمؤتمر العالمي. وأضافت أن حكومتها تبحث حالياً عن أنماط أخرى للتعاون مع المعهد، منها، على سبيل المثال، الاتصالات التي أجريت مؤخراً مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي.

٣٢ - ثم قالت إنه كما ورد في الوثيقة A/47/508، بذلت جهود جديرة بالثناء لتحسين مركز المرأة في الأمانة العامة. وإن وفدها يلاحظ مع الموافقة بأن الأمانة العامة تعلن صراحة أنها تولي الأفضلية للنساء من بين المرشحين للتوظيف. ولكن الأمر إنما يعود إلى الدول الأعضاء لكي تطرح أسماء مرشحات مناسبات من النساء. وهناك مسألة ينبغي أن تبقى نصب العين عند النظر في مركز المرأة في الأمانة العامة، هي ملاحظة أن بعض النساء اللواتي ترقين إلى مناصب رفيعة،أخذن باتباع طريقة الرجال في التفكير، ولم يعملن بالضرورة على الأخذ بوجهات نظر النساء. وبالإضافة إلى تدابير تكافؤ الفرص، ينبغي بذل جهود لإرهاص إحساس جميع الموظفين بالغوارق بين الجنسين. ومن الجدير بالذكر أن الأمانة العامة بدأت باستحداث برامج تدريب وغير ذلك من أساليب تعزيز هذا التفكير. وهناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهد انسجاماً مع هذه المبادئ.

٣٣ - وأخيراً قالت إنه نظراً إلى الشفرة المستديمة القائمة بين مركز المرأة بحكم القانون ومركزها في واقع الأمر، في جميع أنحاء العالم، يجب أن تتيح الأعمال التحضيرية للمؤتمر الرابع المعني بالمرأة فرصة لاستعراض حالة المرأة مع تشديد الالتزام بتحسين مركزها.

٣٤ - السيد الخويني (تونس): قال إنه يسره أن يؤكد من جديد أن تونس هي في طليعة باذلي الجهود الرامية إلى كفالة تقدم المرأة، كما يستدل من قانون الأحوال الشخصية في تونس، الذي انعكس فلسفته، فيما بعد، في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي صدقت عليها بلاده في ١٩٨٠. وقال إن رئيس جمهورية تونس قد أعطى ضمانات أخرى للحقوق التي اكتسبتها المرأة بموجب الاتفاقية، وذلك بالتعهد بأن أوضاع المرأة المحسنة في المجتمع سيحافظ عليها بالرغم من الضغط الذي تمارسه حركات رجعية. وستزيد تدابير السياسة العامة الجديدة، التي أعلنت في آب/أغسطس ١٩٩٢، من تحسين أوضاع المرأة في مجالات الأحوال الشخصية والجنسية والعمل والسياسة.

٣٥ - ومضى قائلاً إن التدابير التي اتخذتها الحكومة في المجالات الاستراتيجية للتنمية سرعان ما أتت أكلها: فإن المرأة التونسية تتمتع بالمساواة التامة مع الرجل من حيث الحقوق والواجبات؛ وهي تشكل جزءاً من عملية اتخاذ القرارات والحياة السياسية؛ ومندمجة أكثر من ذي قبل في عملية الاقتصاد. والنساء، وهن يمثلن قرابة نصف مجموع السكان، اسهمن اسهاماً كبيرة في نمو قطاعات حيوية، مثل الصناعات التحويلية

(السيد الخويني، تونس)

والزراعة والخدمات. وانخفضت نسبة الأمية بين النساء بواقع النصف تقريباً منذ عام ١٩٦٦، في حين أن نسبة المئوية للإناث المواظبات على التعليم بشكل متفرغ قد ارتفعت بما يتجاوز ٣٠ في المائة في الفترة نفسها.

٣٦ - واستدرك يقول إنه لا تزال هناك، مع ذلك، مشاكل كثيرة ينبغي تذليلها، ولا سيما في المناطق الريفية، حيث يمثل تخفيف حدة الفقر - وهذا أمر تشتراك فيه باقي البلدان النامية - هدفاً رئيسياً. وتحسين أحوال المرأة في الريف هو مبدأً أساسياً من سياسات تونس الاقتصادية. والمرأة، بصفتها كاسبة للرزق، ينبغي أيضاً أن يتيح لها الانتفاع بالتقنيات الزراعية الحديثة وبمزيد من الاستثمار. وفي هذا المجال، يمكن للمعونة الثنائية والمتعددة الأطراف أن تؤدي دوراً فعالاً. وبناءً على ذلك، قال إن وفده يريد تهنئة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، لما يقدمه من مساعدة إلى البلدان النامية، ولا سيما في إفريقيا، بغية إشراك المرأة في عملية التنمية بمساعدتها على التوصل إلى تكنولوجيا الأغذية وتمويل مؤسسات الأعمال الصغرى.

٣٧ - وقال إنه، لسوء الحظ، لا تزال الأهداف الرئيسية الثلاثة التي حددتها استراتيجيات نيروبي التطوعية تقوضها عقبات، مثل الفقر، وعقب الديون وقيود الميزانية، ولا سيما في القطاع الاجتماعي، مما يؤثر في أوضاع المرأة. وعلاوة على ذلك، يتعرض تحسين هذه الأحوال، في بعض أنحاء العالم، إلى مزيد من الخطير من نشوء حركات دينية أصولية، من أهدافها إعاقة تقدم المرأة، وبين أن وفده يظل مقتنعاً بأن هذا التحسن رهن بتحسين الحالة الاقتصادية والتزام المجتمع الدولي بالدفاع عن حقوق الإنسان عامة، وحقوق المرأة خاصة، إزاء اتجاهات تسيء إلى هذه الحقوق. ولذلك، فإن وفده يتطلع بشديد الاهتمام إلى المؤتمر العالمي الرابع نيروبي التطوعية إلا بتوفير هذه الأحوال. ولذلك، فإن وفده يتطلع بشديد الاهتمام إلى المؤتمر العالمي الرابع للمرأة. وهو على ثقة من أن هذا المؤتمر سيوثق التعاون بين المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالنهوض بالمرأة.

٣٨ - السيد صديق (السودان): قال إن حكومته ستنتضم في الأشهر القليلة القادمة إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي تقف معلماً بارزاً في طريق النهوض بالمرأة. أما استراتيجيات نيروبي التطوعية، فوفد السودان مقتنع بأنه يمكن تحقيق أهدافها بمساعدة الجهود على الأصعدة الدولية والإقليمية والمحلية. وفي هذه الأثناء لا ينبغي لحقيقة أن التمييز غير المشروع ضد المرأة مستمر، وأن تثنى عن الجهود الرامية إلى القضاء عليه، وهذه الغاية لا يمكن تحقيقها بين عشية وضحاها. والسودان، شأنه شأن

(السيد صديق، السودان)

بقية دول العالم، لا تزال الفوارق فيه بين الرجل والمرأة قائمة، رغم القوانين التي تحمي المرأة. على أن وفده يؤمن بأن هذه الفوارق ستزول برفع مستوى المرأة التعليمي وزيادة توظيفها.

٣٩ - وأضاف أن دور المرأة في عملية التنمية، تعيقه، في البلدان النامية، ظروف اقتصادية غير مؤاتية، ولدتها عبء الديون الخارجية وتردي مستويات التبادل التجاري الدولي. وفي السودان، اكتسبت المرأة بتجاه حقوقها أصبحت الآن مكفولة بموجب الدستور. ويعيش ثلاثة أرباع النساء تقريباً في الأرياف، حيث تبلغ الأممية نسبة عالية جداً، في حين أن هذه النسبة أدنى بكثير في صفوف النساء اللواتي يقطنن المناطق الحضرية. على أن نسبة الإناث في مجال التعليم العالي تبلغ ٦٠ في المائة من أعداد الطلاب المسجلين في الجامعات. ومع أن النساء يمثلن أكثر من ربع القوة العاملة في وظائف الحكومة، فليس هناك سوى عدد قليل من النساء اللواتي يشغلن مناصب على مستوى صنع القرار، وهي حالة من المرجح أن تتغير في غضون العقد المقبل.

٤٠ - ثم بيّن أن أوجه التفاوت التي لا تزال قائمة بين الرجال والنساء تتفاوت من جراء الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها المرأة السودانية. وهناك مشكلة كبرى أخرى متفشية، ولا سيما في المناطق الريفية، هي الختان الفرعوني، مع أن الإسلام قد نهى عنها وأنها جريمة يعاقب عليها القانون. وقد بدأت الحكومة والمنظمات غير الحكومية، تصميماً منها على القضاء على هذه الظاهرة، حملة توعية من خلال موظفي الحكومة ورجال الإعلام والمنظمات النسائية.

٤١ - وأردف قائلاً إن حكومته، إذ تضع استراتيجيات نيروبي التطلعية نصب العين، قد أنشأت اللجنة الاستشارية لقضايا المرأة لتقديم المشورة فيما يتصل بشؤون المرأة. ثم ذكر أن وفده يود أن يشكر المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة للعمل الذي اضطلع به، رغم موارده المحدودة؛ وقد استفادت النساء في السودان إلى حد بعيد من مشاريعه البحثية والتربوية. وهو يثني أيضاً على المساعدة التقنية المقدمة من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة إلى النساء في البلدان النامية، ولا سيما في مجال الزراعة وإنتاج الأغذية؛ وأعرب عن الأمل في أن تستمر هذه المساعدة.

٤٢ - واستطرد قائلاً إن حكومة السودان تستضيف مليون لاجئ، فضلاً عن ثلاثة ملايين غيرهم من النازحين من جراء الحرب في جنوب السودان والجفاف الذي أصاب البلاد. وأكد أنها تعمل بالتعاون التام مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الطوعية الأخرى للتخفيف من معاناتهم. إلا أن الإحصاءات المتصلة

(السيد صديق، السودان)

بصحة المرأة وتغذيتها تعطي صورة حزينة لحال المرأة، وأن الظروف الاقتصادية الصعبة وعدم كفاية المساعدات الدولية يضاعفان هذه المعاناة.

٤٣ - وأشار الى تقرير الأمين العام عن تحسين مركز المرأة في الأمانة العامة (A/47/508) فقال إن وفد بلاده يقدر الجهد المبذول لزيادة نسبة النساء، وأعرب عن أمله في أن تتحقق النتائج المنشودة بحلول عام ١٩٩٥. وختم كلمته معرجاً عن تقديره لحكومة الصين، لاستضافتها المؤتمر الدولي الرابع للمرأة.

٤٤ - السيد بارشيكوف (الاتحاد الروسي): قال إن هناك حاجة جلية الى تعزيز التعاون الدولي على الصعيد بين الحكومي وغير الحكومي، في تنفيذ استراتيجيات نيريobi التطلعية. وينبغي للأعمال التحضيرية ولعقد المؤتمر الدولي الرابع للمرأة في ١٩٩٥ أن يمدا الجهد المبذول التي تبذلها الدول والمنظمات العاملة في المجال الاجتماعي للقضاء على كل تمييز ضد المرأة بقوة دفع كبيرة.

٤٥ - وأضاف أن الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي قد بدأت فعلاً في الاتحاد الروسي؛ وسينتظر مؤتمر قومي عام معني بالمرأة، من المقرر عقده في روسيا في نهاية هذا العام، فيما ينظر، في مسألة إنشاء لجنة تحضيرية قومية لهذا الغرض. ذلك أنه لا يمكن بناء المجتمع الديمقراطي، الذي تسعى بلاده إلى تحقيقه، إلا على أساس تكافؤ الفرص أمام جميع الرجال والنساء. ويجب النظر في جميع أنواع المسائل المتعلقة بمركز المرأة كجزء لا يتجزأ من مسألة حقوق الإنسان وتأكيد مبدأي الحرية والمساواة.

٤٦ - وقد نشأت عن الانتقال الى الاقتصاد السوقى في الاتحاد الروسي مشاكل تمس المرأة، ولا سيما البطالة وتأثير الفقر. فألمهات العوازب، والعوانس اللواتي بلغن سن التقاعد والنساء منهن في إجازة أمومة، هن من الذين يعيشون دون مستوى الفقر. وتتناول وزارة الشؤون الاجتماعية مشاكلهن على سبيل الأولوية؛ وتقوم حكومته حالياً باستحداث آلية وطنية لرسم وتنفيذ سياسة للدولة بشأن المرأة.

٤٧ - وقال إنه يجري النظر حالياً في اقتراح إنشاء وزارة خاصة للشؤون المتصلة بالمرأة والأسر والأطفال وإقامة شعب فرعية خاصة فيها لتناول مختلف جوانب مركز المرأة في الهيئات الاتحادية والإقليمية. وعلاوة على ذلك، شهدت البلاد زيادة هامة في عدد المنظمات النسائية غير الحكومية والجمعيات والحركات النسائية. ولا بد من تنسيق أنشطتها على نحو أفضل وتعزيز قاعدتها المالية. والمناقشة غير الرسمية التي أجريت بمشاركة خبراء في مركز المرأة قد وفرت بيانات إحصائية وتحليلية

(السيد بار شيكوف، الاتحاد الروسي)

مفيدة، يمكن الاستفادة منها في برامج الأمم المتحدة والجهود الوطنية المبذولة للنهوض بالمرأة. ومن المرجو أن تعقد اجتماعات مماثلة في المستقبل.

٤٨ - السيدة خاباراديه (الهند): قالت إنه بالرغم من الصعوبات التي تواجه المرأة، بما في ذلك العنف القائم على أساس التمييز بين الجنسين، بات هناكوعي متزايد بين النساء بحقوقهن وبضرورة تحويلهن سلطة بوصفهن من صانعي القرار المسؤولين في المجتمع. وتقرير الأمين العام عن استراتيجيات نيروفي التطلعية (A/47/377) يتيح إلقاء نظرات عميقه مفيدة في أسباب عدم تنفيذ هذه الاستراتيجيات تنفيذاً كاملاً. وبالرغم من سن تشريع وطني يكفل مركزاً متساوياً للمرأة، فإن المواقف الاجتماعية السلبية لم تتغير والتمييز ضد المرأة لا يزال قائماً في معظم المجتمعات. ولذا ينبغي أن يتاح مزيد من الوعي للمرأة بحقوقها، عن طريق التثقيف وأنشطة المنظمات النسائية، كما أنه يجب القضاء على الفقر، الذي يعيق التقدم في كثير من البلدان النامية، وذلك بالتحقيق الفعلي للحرية والديمقراطية والمساواة. وفي الهند، وجدت منذ عقود كثيرة من الزمن حركات نسائية تعنى بالبيئة و التعليم القراءة والكتابة والتقدم الاقتصادي وحقوق الإنسان، وتمتد جذورها إلى فلسفة غاندي.

٤٩ - يمكن للمؤتمر الدولي الرابع للمرأة في عام ١٩٩٥ أن يكون معلماً على طريق الإجراءات المتخذة على نطاق عالمي للنهوض بالمرأة. ومن شأن الخطة المتوسطة الأجل المقترحة للنهوض بالمرأة في الفترة ١٩٩٦-٢٠٠١ وإدماجها في استراتيجية نيروفي تأمين الالتزام العالمي واستمرار الاستراتيجيات.

٥٠ - ومضت تقول إن هناك وعيًا متزايداً بحقوق المرأة في الهند، وذلك في المناطق الحضرية والريفية على السواء. وهناك صحفة شديدة التأييد وقضاء مستثير يؤكdan ضرورة تقوية المرأة والتصدي لمشاكلها. وقد ارتفع عدد المنظمات النسائية في الهند ارتفاعاً كبيراً، وثمة قلق متعاظم إزاء الجرائم المرتكبة بحق المرأة واهتمام بضرورة إدراج قضايا المرأة في أنشطة صنع القرار السياسي وأنشطة التنمية.

٥١ - واستطردت قائلة إنه، في حين يضمن دستور الهند للمرأة المساواة في الحقوق والامتيازات، فإن عدم وجود قانون مدنى موحد يضر ضرراً كبيراً بممارسة المرأة لحقوقها في البلاد. وقالت إن حكومتها تقدر بشكل خاص العمل الذي يضطلع به في الهند صندوق الأمم المتحدة الإنمائى للمرأة، الذى يدعم الجهد الرامي إلى مساعدة المرأة على المشاركة في عملية للتنمية أكثر حيوية. وتقديم الصندوق مساعدته إلى النساء العاملات في أنشطة مدرة للدخل هو أمر ذو أهمية خاصة. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، يزيد

(السيدة خابارادي، الهند)

الصندوق من الفرص المتاحة لمشاركة المرأة، ويعزز قدرة المؤسسات الرئيسية في هذا المجال ويثير وعيًا أشد بحقوق المرأة الريفية.

٥٢ - وقالت إن حكومة الهند أنشأت اللجنة الوطنية للمرأة، لتكفل تمثيل المرأة في جميع المجالات وإحتراف النصفة لها في مظالمها. وهذه اللجنة ترصد جميع الشؤون المتعلقة بالضمانات القانونية للمرأة وتستعرض التشريع القائم الذي ينص على هذه الضمانات. وهدف الخطة الاستشرافية الوطنية للمرأة هو رسم سياسة بعيدة المدى للمرأة الهندية، مع التركيز بصورة خاصة على التنمية. واللجنة الهندية الوطنية المعنية بالمرأة مكونة من ممثلات للمنظمات النسائية ووسائل الإعلام والصك القانوني والمؤسسات التعليمية. ولبلادها أيضًا خطط لتعزيز التعاون الإقليمي مع بلدان مجاورة في مجال إنماء المرأة.

٥٣ - السيد ديكاري (هنغاريا): تولى الرئاسة.

٥٤ - السيد أندرياكا (أوكرانيا): قال إن الأفكار النمطية التعميمية البالية لدور المرأة في المجتمع، تحول، لسوء الحظ، دون مشاركتها الكاملة في عملية التنمية. ولذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يركز على تنفيذ مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تضمن المساواة بين الرجال والنساء.

٥٥ - وأضاف أن الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية قد فعلت الكثير للقضاء على التمييز وتعزيز مركز المرأة. واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة هي أساس للتعاون الدولي في هذا المجال. ومن دواعي الارتياح أن نلاحظ أن عدد الدول الأطراف في الاتفاقية قد ازداد وأن هناك دولاً ليست أطرافاً عدلت تشريعها لكي تقضي، بحكم القانون، على التمييز ضد المرأة. على أن التمييز، بحكم الواقع، لا يزال قائماً ويجب على المجتمع الدولي أن يسعى إلى القضاء عليه.

٥٦ - ومضى قائلاً إن نظام رصد تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطوعية آخذ في التحسن، لكن عجلة التنفيذ قد تباطأت. ومع ذلك، فإن مؤسسات دولية شتى توالي مزيداً من الاهتمام لمشاكل المرأة، فقد زادت نسبة تمثيل النساء في الوظائف المهنية والقيادات العليا. والعمل الذي يقوم به المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة جدير بالثناء.

٥٧ - وذكر أن المؤتمر الدولي الرابع للمرأة لعام ١٩٩٥ ينبغي أن يدفع بزخم جديد لأنشطة الرامية إلى تعزيز مركز المرأة وتهيئة تكافؤ الفرص والشراكة المنصفة بين الرجال والنساء. ووفده يؤيد الأعمال

(السيد أندرياكا، أوكرانيا)

التحضيرية للمؤتمر، المبينة في تقرير الأمين العام (A/47/377) وما يتصل بها من أنشطة ستضطلع بها اللجنة المعنية بمركز المرأة. ولما كان لكل بلد سماته ومشاكله الخاصة، فينبغي أن تجري الأعمال التحضيرية الأساسية للمؤتمر على الصعيد الوطني.

٥٨ - وأخيراً قال إن حالة المرأة في أوكرانيا قد ترددت في فترة الانتقال إلى الاقتصاد السوفي. فقد كان للأزمة الاقتصادية والتضخم ولتدني مستويات المعيشة والبطالة وغيرها من المشاكل أثر سلبي على صحة المرأة ورفاه الأسر وتنشئة الأطفال. وتردلت كذلك الحالة الديمغرافية على مدى العقد الماضي. فمعدن الولادات آخذ في الانخفاض في حين أن معدل الوفيات العام ومعدل وفيات الطفولة هما في ارتفاع. وذكر أن حكومته وضعت برنامجاً طوily الأجل على أساس أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل للتصدي لهذه المشاكل. والغاية من وراء ذلك هي تأمين حماية قانونية للمرأة والآليات للرصد. وسيُموّل هذا البرنامج من أموال الدولة فضلاً عن الميزانيات المحلية وأموال مقدمة من مؤسسات ومنظمات أعمال. والأعمال معقودة على أن تؤدي عملية الإصلاحات الديمocratique الجارية في أوكرانيا إلى الإسراع في تنفيذ هذا البرنامج.

٥٩ - الآنسة فريتشي (ليختنشتاين): قالت إن الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان حققت مكاسب هامة في جميع أنحاء العالم، على مدى السنوات القليلة الماضية. ومع ذلك، فإن نساء العالم لم يستفنـدن استفادة كاملة من ذلك التغيير. والديمقراطية الحقيقية ليست ممكـنة بدون مشاركة المرأة مشاركة عادلة ومتـساوـية في المؤسسات الديمـocratique على جميع المستويـات. وهناك حاجة ماسـة إلى برـنامج عمل يـعني بتـقدم المرأة في الأـمـامة العامة للأمم المتـحدـة. وتـقرـير الأمـين العام (A/47/508) قد أوضـح بـجـلاء أن الأـمم المتـحدـة ليست حتى قـرـيبة من هـدـفـها وهو توـفـير فـرـص مـتكـافـفة للـمرـأـة. ويـجبـ المـبـادـرةـ إلى تـنـسـيقـ التـوـظـيفـ وـالـتـرـقـيـةـ وـرـصـدـهـماـ، وـيـنبـغيـ تحـديـدـ أـهـدـافـ لـكـلـ إـدـارـةـ، عـلـىـ أـنـ يـكـونـ القـائـمـونـ بـالـإـدـارـةـ مـسـؤـولـينـ عـنـ تـحـقـيقـ هـذـهـ الأـهـدـافـ.

٦٠ - وأضافت، تعليقاً على حالة المرأة في البلدان المتقدمة النمو، قائلة إن تعليم المرأة لم يعد مشكلة. على أن المرأة التي ترغب في متابعة مستقبل وظيفي كثيرة ما تتعرض للتمييز، إذا كان في نيتها إنجاب أولاد. وتبين الدراسات أن النساء اللواتي لديهن مؤهلات تعليمية متساوية للرجال، يتخلصن عن زملائهن الذكور في المناصب القيادية، وهذا هدر للموارد البشرية. ويجب تغيير سياسات الشركات، التي تكون في معظم الأحيان من وضع رجال، كما يجب أن تستحدث في المستقبل أشكال من العمالة تتسم بمرمونة أكبر.

(الآنسة فريتشي، ليختنشتاين)

٦١ - وتابعت قائلة إن وفدها يشاطر ممثل نيوزيلندا القلق الذي أعرب عنه، فيما يتعلق بالمضابقة الجنسية في أماكن العمل، وتتفق على أن سمعة الأمم المتحدة قد تتآذى إذا لم تعالج الادعاءات بالمضابقة الجنسية بصورة جدية وسريعة ومنصفة. ويجب اعتماد سياسات فعالة للوقاية من إجراءات خاصة بتقديم الشكاوى.

٦٢ - ثم قالت إن ليختنشتاين قد انتهت مؤخراً من تنقيح قانونها الخاص بالأسرة، وأصدر برلمانها قانوناً دستورياً في آب/أغسطس ١٩٩٢، يكفل المساواة في الحقوق بين الرجال والنساء.

٦٣ - وأخيراً قالت إنه سيحتفل، في عام ١٩٩٥، بالذكرى الخمسين للأمم المتحدة، وسيعقد المؤتمر الدولي الرابع بشأن المرأة. وإعداداً لذلك المؤتمر، يجب الإقرار بالتقدم المحرز، ولكن ينبغي كذلك أن تقر بأوجه القصور. ويجب التصدي لاحتياجات المرأة الاقتصادية والاجتماعية الأساسية، فضلاً عن الدور الحيوي التي تؤديه المرأة في الحفاظ على البيئة. وأشارت على صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لما بذل من جهود ناجحة للتصدي لهذه الاحتياجات في عدد من البلدان. وفي العام الماضي، ساعد الصندوق المرأة على دليل حقوقها القانونية والتعليمية والحق في الرعاية الصحية وامتلاك الأراضي والتكنولوجيا والاستئمان، كما ساعدتها على الصعيد المحلي، في رفع مستوى معيشتها بزيادة دخلها.

٦٤ - السيد ياغر (النمسا): قال إن المسائل ذات الأهمية الخاصة التي جرى النظر فيها في الدورة السادسة والثلاثين للجنة مركز المرأة قد شملت تحسين مركز المرأة في الأمانة العامة، ودور المرأة في نطاق الأسرة، والعلاقة بين تقدم المرأة وحقوق الإنسان، ومشاكل المرأة والتنمية والبيئة ومسألة الاتصالات المتعلقة بمركز المرأة، ومكان وتاريخ عقد المؤتمر الرابع المعني بالمرأة. على أنه لا يزال هناك حاجة ماسة إلى مزيد من التقدم في مجال منح حقوق متساوية للرجال والنساء. والنمسا تولي أهمية خاصة لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ويساورها القلق إزاء كون ثلثي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لم تصبح بعد أطرافاً في الاتفاقية، وأعرب عن أمله في أن تقوم الدول الأعضاء التي سجلت تحفظات بإعادة النظر في تحفظاتها وأن تسحبها.

٦٥ - وأبدى ارتياح حكومته الشديد لنتائج اجتماع لجنة مركز المرأة فيما بين الدورتين، وإعداد الفريق العامل فيما بين الدورتين، التابع للجنة، مشروع إعلان يتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة. وقال إنه حدث، لأول مرة في التاريخ، أن تم التوصل إلى اتفاق دولي في الآراء على تعريف "العنف ضد المرأة". وبعد أن تعتمد الجمعية العامة مشروع الإعلان، فلا شك في أنه سيشكل صكًا من أهم الوثائق الدولية

(السيد ياغر، النمسا)

المتعلقة بمركز المرأة. على أنه قد يكون من الضروري تحديد شكل من أشكال نظم رصد العنف الممارس ضد المرأة. وفي النمسا، عقدت عدة ندوات كبرى، موضوعها مسألة العنف ضد المرأة. ومن المقرر أن يشرع الوزير الاتحادي لشؤون المرأة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ بحملة مدتها عام واحد في هذا المضمار. ومن الأحداث المخطط لها عقد ندوة دولية تعنى بالمضامينة الجنسية والعنف ضد المرأة المعوقة.

٦٦ - وقال أخيرا إن النمسا، بالإضافة إلى مبادرتها الوطنية، تواصل تقديم دعمها الكامل لعمل الأمم المتحدة في سبيل النهوض بالمرأة، ولأنشطة شعبة النهوض بالمرأة، التي ينبغي أن تزود على نحو أو في بالموارد البشرية والمالية الازمة لكي تضطلع بالمهام الملقاة على عاتقها.

رفع الجلسة الساعة ١٢/٣٥